



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة الرابعة والستون بعد المائة

روما، 8 - 12 يونيو/حزيران 2020

التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية
للفترة 2020-2021

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة **Beth Crawford**

مديرة مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد

الهاتف: +3906 5705 2298

يمكن طباعة هذه الوثيقة عند الطلب انسجماً مع مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للحد قدر المستطاع من أثرها على البيئة وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

الموجز

- ◀ نظر المجلس في دورته الثالثة والستين بعد المائة التي عُقدت في ديسمبر/كانون الأول 2019 في التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021، ورَحَّبَ بالوثيقة التي تبرز فيها التوجيهات والقرارات التي صدرت عن المؤتمر والتعديلات الأولية التي اقترحها المدير العام. كما أنه وافق على إنشاء "مكتب الابتكار" و"مكتب الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية" و"مجموعة التنوع البيولوجي". وأقرَّ المجلس الهيكل التنظيمي المحدث والإنشاء المنقح للوظائف المدرجة في الميزانية، ووافق على التوزيع المنقح للاعتمادات الصافية بحسب أبواب الميزانية.
- ◀ وكما كان متوقعًا في التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021، ستتاح للأجهزة الرئاسية فرصة بحث في إمكانية إجراء استعراض وتعديل أوسع نطاقًا لتنفيذ برنامج العمل والميزانية خلال سنة 2020 بما في ذلك خلال الدورة الرابعة والستين بعد المائة للمجلس (يونيو/حزيران 2020). وفي هذا الصدد، تُعرض التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 لكي تنظر فيها لجنتي البرنامج والمالية ويوافق عليها المجلس في دورته الرابعة والستين بعد المائة التي ستُعقد في يونيو/حزيران 2020.

الإجراءات التي يُقترح أن تتخذها لجنتا البرنامج والمالية واجتماعهما المشترك والمجلس

- 1- يُطلب إلى لجنتي البرنامج والمالية واجتماعهما المشترك النظر في التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021، فيما يُطلب إلى المجلس القيام بما يلي:
- (أ) أخذ العلم بالتعديلات البرمجية والتشغيلية؛
- (ب) الموافقة على الإنشاء المنقح للوظائف المدرجة في الميزانية (الملحق 3 على الويب) والتغييرات الهيكلية (الملحق 1)؛
- (ج) الموافقة على التوزيع المنقح للاعتمادات الصافية بحسب أبواب الميزانية على نحو ما هو مبين في الجدول 3.
- 2- ويُطلب أيضًا إلى المجلس أن يأخذ علمًا بإمكانية نشوء عمليات نقل أخرى في الميزانية نتيجة الاحتياجات الناشئة عن جائحة كوفيد-19، والتوجيهات الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية، والمزيد من تخطيط العمل، ونتيجة استخدام أساليب التنفيذ الأكثر كفاءة وفعالية خلال فترة السنتين. وستُعالج عمليات النقل ضمن الباب الواحد ومن باب إلى آخر من أبواب الميزانية من أجل تنفيذ برنامج العمل والميزانية خلال فترة السنتين طبقًا للفقرة 5 من المادة 4 من اللائحة المالية.

بيان المحتويات

4.....	أولاً- المعلومات الأساسية والنطاق
4.....	ثانياً- لمحة عامة عن التوجه الجديد في عالم آخذ في التغيّر
7.....	ثالثاً- التعديلات الهيكلية والبرامجية
18.....	رابعاً- موجز عن التعديلات
18.....	ألف- التعديلات المقترحة في الميزانية
19.....	باء- التعديلات في إنشاء الوظائف المدرجة في الميزانية ضمن برنامج العمل والميزانية
21.....	جيم- التوزيع بحسب أبواب الميزانية للاعتمادات الصافية والموارد من خارج الميزانية
23.....	دال- التأثير المحتمل لجائحة كوفيد-19 على توزيع الموارد وتقديراتها لفترة السنتين
24.....	خامساً- آخر المعلومات عن إطار نتائج المنظمة للفترة 2020-2021
26.....	سادساً- القرارات المطلوبة
27.....	الملحق 1: الهيكل التنظيمي للمقر الرئيسي والمكاتب الميدانية
	الملحق 2 على الويب: إطار النتائج المحدّث للفترة 2020-2021 - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية
	الملحق 3 على الويب: عدد الوظائف بحسب الرتب والوحدات التنظيمية
	الملحق 4 على الويب: التعديلات الإضافية في الاعتمادات الصافية للفترة 2020-2021 بحسب الوحدات التنظيمية

أولاً - المعلومات الأساسية والنطاق

- 1- نظر مؤتمر المنظمة، في دورته الحادية والأربعين التي عُقدت في يونيو/حزيران 2019، في خطة المدير العام المتوسطة الأجل (المراجعة) للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021¹ ووافق المؤتمر على اعتمادات الميزانية لفترة السنتين 2020-2021 وأعطى توجيهاته بشأن فحوى الاقتراحات.²
- 2- ونظر المجلس في دورته الثالثة والستين بعد المائة المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2019 في التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021³ ورُحِبَ بالوثيقة التي تبرز فيها التوجيهات والقرارات التي صدرت عن المؤتمر والتعديلات الأولية التي اقترحها المدير العام. كما أنه وافق على إنشاء "مكتب الابتكار" و"مكتب الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية" و"مجموعة التنوع البيولوجي". وأقر المجلس الهيكل التنظيمي المحدث والإنشاء المنقح للوظائف المدرجة في الميزانية، ووافق على التوزيع المنقح للاعتمادات الصافية بحسب أبواب الميزانية.
- 3- وكما كان متوقعاً في التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021، ستتاح للأجهزة الرئاسية فرصة البحث في إمكانية إجراء استعراض وتعديل أوسع نطاقاً لتنفيذ برنامج العمل والميزانية خلال سنة 2020 بما في ذلك خلال الدورة الرابعة والستين بعد المائة للمجلس (يونيو/حزيران 2020).⁴ وفي هذا الصدد، تُعرض التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 لكي تنظر فيها لجنة البرنامج والمالية واجتماعهما المشترك ولكي يوافق عليها المجلس في دورته الرابعة والستين بعد المائة التي ستُعقد في يونيو/حزيران 2020.

ثانياً - لمحة عامة عن التوجه الجديد في عالم آخذ في التغيير

- 4- لا تزال رؤية المدير العام المتمثلة في القضاء التام على الجوع والنهوض بسبل معيشة السكان من خلال تحسين الإنتاج وتحسين التغذية وتحسين البيئة وحياة أفضل، تشكل القوة الدافعة.
- 5- وينصب التركيز على هذه الرؤية الآن بشكل أكبر نظرًا إلى الأحداث الجارية المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وفي السياق العالمي الآخذ في التطور يومًا بعد يوم، تتحرك منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) بسرعة لاستباق الآثار الثانوية التي قد تترتب عن هذه الجائحة على أشد الناس ضعفًا في العالم ولدعم استدامة سلاسل الإمدادات الغذائية الحاسمة الأهمية من أجل تجنب الأزمات الغذائية في المستقبل. وتعمل المنظمة انطلاقًا من إدراكها أنه في أوقات الأزمات، يجب معالجة عدم اليقين بشكل مباشر وبرمجته في العمل الذي تضطلع به، بالسرعة اللازمة. كما أنها حريصة على اغتنام الفرص المتاحة، بما في ذلك تسريع وتيرة التحول في النظم الغذائية.

¹ الوثيقة C 2019/3.

² الفقرات من 68 إلى 74 من التقرير C 2019/REP والوثيقة CR 13/2019.

³ الوثيقة CL 163/3.

⁴ الفقرات من 16 إلى 90 من الوثيقة CL 163/3.

6- وتؤثر جائحة كوفيد-19 تأثيراً كبيراً على مجموعة من القضايا التي تندرج ضمن نطاق مهمة المنظمة. وتتركز الإجراءات المتخذة حتى الآن على تدابير الوقاية والاستجابة للأزمة عبر: (1) دعم البلدان النامية لتوقع آثار الجائحة على الأمن الغذائي وسبل المعيشة والتخفيف من حدتها؛ (2) والمساهمة في التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية في الأغذية وعلى الأسواق؛ (3) ودعم تقييم المخاطر والرقابة وبناء القدرات من أجل تيسير الكشف المبكر عن طوارئ الأمراض واحتواء انتشار هذه الأمراض. وتسعى المنظمة إلى "البناء من أجل إحداث تحول" ذلك أن تسريع وتيرة الاستثمارات يخدم هدفاً مزدوجاً: فهو يوفر حافزاً مالياً للاقتصاد المنتج الذي يساهم في بقاء سلاسل القيمة، ويمكنه أن يساعد أيضاً على بناء النظم الغذائية الأكثر إنصافاً وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة من الناحية البيئية.

7- ومن المتوقع أن تزيد الآثار المترتبة عن جائحة كوفيد-19 التي ستواصل انتشارها في الأشهر القادمة. فقد خسر مئات الملايين من الأشخاص دخلهم وسبل معيشتهم. وتشير معلومات منظمة العمل الدولية⁵ إلى أن حوالي 451 مليون وظيفة في النظم الغذائية (أي ثلث الوظائف الإجمالية في النظام الغذائي) وملياراً واحداً (1) من سبل المعيشة معرضة للخطر بسبب كوفيد-19. ويواجه العالم كذلك انكماشاً اقتصادياً حاداً مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3 في المائة على الأقل.

8- وقد يقع ما يصل إلى 500 مليون شخص كانوا قد أفلتوا من الفقر في العقد الأخير في برائنه مجدداً وحوالي 49 مليون شخص في برائن الفقر المدقع في عام 2020. وإن حدث ذلك بالفعل، فسوف يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو التغذوي الحاد بوتيرة سريعة في غضون ثلاثة إلى أربعة أشهر، الأمر الذي يتجاوز بأشواط ما نحن جاهزون للتعامل معه حالياً بصورة جماعية.

9- وفي ما يتعلق بتفشي النقص التغذوي، ورغم صعوبة توفير أرقام دقيقة بسبب مستوى عدم اليقين المرتفع، تشير التقديرات إلى أنه نتيجة لتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي، سيشهد عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي زيادة إضافية بمقدار 14.4 ملايين نسمة ليصل 80.3 ملايين نسمة في البلدان المستوردة الصافية للأغذية وعددها 101 بلداً مقارنةً بالتقديرات المتوافرة حالياً بشأن تفشي النقص التغذوي.⁶

10- ويتعين على المنظمة التركيز على الأماكن التي تكون المشكلة فيها هي الأسوأ. فغالبية البلدان التي تعاني من أزمات غذائية موجودة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يواجه 73 مليون شخص من أصل 135 مليون شخص أزمة أو ظروفًا أسوأ (المرحلة 3 أو مرحلة أعلى من الإطار الموحد للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، وفي بعض بلدان جنوب آسيا والشرق الأدنى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. علاوة على ذلك، تم تصنيف 183 مليون شخص في 47 بلداً على أنهم يعيشون في ظروف الإجهاد (المرحلة 2 من الإطار الموحد للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) وهم معرضون بشكل كبير لخطر الانتقال إلى المرحلة 3. وهذه البلدان الـ 47 هي نفسها التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الأغذية. وعلى سبيل المثال، ارتفعت الأسعار في السودان بنسبة 21.8 في المائة مقارنةً بمنتصف شهر فبراير/شباط.

⁵ International Labour Organization (ILO), *ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Third edition*

⁶ تقوم التقديرات على أساس الانتقال من الافتراضات الأكثر تفاؤلاً إلى الأقل تفاؤلاً لتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي (2 في المائة و 5 في المائة و 10 في المائة).

11- وبالإضافة إلى ذلك، تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية التي هي بمعظمها بلدان مستوردة صافية للأغذية، من أزمات كبرى. وتتأثر هذه الدول بصورة خاصة بالعوامل التالية: (1) انخيار قطاع السياحة الذي يعدّ مصدر دخلها الرئيسي والذي يرجح ألا يستعيد عافيته قبل أن يتم إيجاد لقاح أو علاج لفيروس كوفيد-19؛ (2) والتراجع الملحوظ في التحويلات النقدية التي تعتمد عليها اعتمادًا كبيرًا؛ (3) وتعرضها الشديد للصدمات المناخية. ويشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن هذه البلدان ستحتاج إلى مساعدة مالية فورية تصل قيمتها إلى 5 مليارات دولار أمريكي لتتكيف مع التحديات التي تواجهها اليوم.

12- وهناك حاجة إلى العمل المشترك الآن أكثر من أي وقت مضى. ويتعيّن على المنظمة والبلدان الأعضاء فيها العمل معًا وبخزم على مواجهة التحديات الماثلة أمامها، بما في ذلك الارتفاع في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد واستمرار انعدام الأمن الغذائي؛ والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن ضغوط الانكماش العالمي؛ والتهديدات التي تواجه إنتاج الأغذية وسلاسل الإمدادات؛ وخطر الأمراض الحيوانية المصدر؛ وضعف قدرة النظراء على تطبيق الحلول اللازمة.

13- وقد اتخذ بالفعل شو دونيو، المدير العام للمنظمة، منذ تعيينه في منصبه في أغسطس/آب 2019، خطوات ملحوظة للحرص على أن تتناسب المنظمة مع الغرض المرجو منها. وينصب تركيز المدير العام على بناء منظمة ديناميكية وشاملة وشفافة وفعالة تلبي الطلب، وتواجه التحديات، وتستند إلى العلوم والمهنيين، وتكون موجّهة نحو تحقيق النتائج وإحداث تأثير. ويستمر تنفيذ "مبادرة العمل يديًا" التي هي مبادرة قائمة على الأدلة تقودها البلدان وتعود ملكيتها لها، تنفيذًا ملحقًا إلى حد كبير عبر توفير الخدمات الرئيسية على المستوى القطري. ومن خلال السعي إلى تحقيق الوفورات وإعادة تخصيص الموارد في ظل ميزانية إسمية ثابتة، أتاحت المنظمة تحقيق الإثراء المتبادل بين المعارف والتّهج والأفكار الجديدة بما في ذلك من خلال إنشاء مكتب الابتكار لتوحيد وتقوية روح المبادرة التي تتمتع بها المنظمة، ومكتب الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية للحرص على تلبية الاحتياجات الخاصة للشعوب والبلدان الضعيفة. وتسعى المنظمة من خلال الاقتراح الحالي إلى نيل الموافقة على مواصلة استخدام موارد البرنامج العادي بصورة مبتكرة، لا سيما عبر توسيع نطاق الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية بهدف حشد المزيد من الاستثمارات وعبر توطيد المبادرات المشتركة الأخرى.

14- وتعمل المنظمة أيضًا بلا كلل على تقوية التعاون مع الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والشركاء في الموارد، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني؛ وتعزيز مشاركتها ومكانتها وسمعتها الدولية؛ والنهوض بأوجه التآزر بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية، الأمر الذي يجعلها وكالة قريبة من البلدان الأعضاء ومن الميدان والمزارعين.

15- وفي ظل وجود سياسات مشجعة وُهج مبتكرة واستثمارات أكبر ومزيد من بناء القدرات في البلدان الأعضاء، تسعى المنظمة إلى النهوض بنهج منسق وأكثر شمولاً للتصدي للتحديات المعقدة والمتراطة التي تعترض اليوم سبيل النظم الزراعية والغذائية.

16- ولكنّ المنظمة غير قادرة على تحقيق ذلك بمفردها. فهي تعتمد على قيام جميع الأعضاء بتسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب. ولتطبيق برنامج العمل الذي وافق عليه الأعضاء وتحقيق النتائج بصورة فعالة في ظروف صعبة ومتغيرة، تحتاج المنظمة إلى الحصول على السيولة اللازمة. وهذا ليس الوقت المناسب للطلب إليها أن تبطئ عملها بسبب عدم استقرار التدفق النقدي من الاشتراكات المقررة للأعضاء على النحو الذي أقرّه المؤتمر في يوليو/تموز 2019. وعلاوة على ذلك، تدعو المنظمة الأعضاء إلى المضي قدماً في زيادة اشتراكاتها الطوعية لإتاحة برجة أكثر ابتكاراً وتحفيزاً والعمل معاً على بناء عالم مستدام ينعم بالأمن الغذائي.

ثالثاً - التعديلات الهيكلية والبرامجية

17- في حين تقرّ المنظمة بالحاجة إلى المرونة واتخاذ إجراءات سريعة في هذه الأوقات، لا تغيب عن بالها الأهمية الرئيسية التي يتسم بها توجهها الاستراتيجي وكفاءاتها الأساسية للاسترشاد بها وتوجيه سلوكها وعملها في ظلّ جميع السيناريوهات الممكنة.

18- ويتم عرض التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 في هذا السياق بالذات. ويتم اقتراح بعض التعديلات الهيكلية والبرامجية المحددة التي يتوقع أن تحسّن كفاءة المنظمة وفعاليتها في مختلف السيناريوهات المستقبل. وتحدد الوثيقة أيضاً كيف تعزز المنظمة مرونتها لتتمكن من الاستجابة بصورة سريعة ومناسبة لتطور الأحداث مع توفير المزيد من الأدلة لتوجيه الإجراءات.

19- ولا تزال التعديلات الهيكلية والبرامجية المقترحة تتمحور حول النهج والتوجه المحددين في التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021، لا سيما في ما يتعلّق بذهنية الابتكار، والتركيز على تحوّل النظم الغذائية، وبناء منظمة رقمية، وتوسيع الشراكات بما في ذلك مع القطاع الخاص. وفي هذه الأوقات العصيبة، يتمثل هدف المنظمة في القيام بالعمل الصائب عبر إدارة حافظتها بطريقة استراتيجية والتركيز على عدد أقل من الأنشطة الأكثر ملاءمة. ومن شأن التعديلات المقترحة أن تؤدي إلى إنشاء فرق جديدة وتجنّب العزلة وتحقيق الشفافية والمساءلة على المستويات المثلى.

20- وتبقى التعديلات المقترحة ضمن مستوى الاعتمادات الصافية في الميزانية التي وافق عليها المؤتمر للفترة 2020-2021 والتي تبلغ قيمتها 1005.6 ملايين دولار أمريكي.

الهيكل التنظيمي العام

21- كما هو موضَّح في هذا القسم، يتم اقتراح بعض التغييرات في الهيكل التنظيمي للمقر الرئيسي وفي التسلسل الإداري. ومن شأن الهيكل التنظيمي المقترح أن يكون نموذجياً بقدر أكبر وأن يتسم بمزيد من المرونة للسماح بإقامة التعاون الأمثل بين القطاعات وإجراء التعديلات على المهام الإدارية والتسلسل الإداري لتلبية الاحتياجات والأولويات الناشئة. ويتحقق ذلك عبر جمع فرق الإدارة العليا في أعلى الهيكل التنظيمي والابتعاد عن هياكل الإدارات الأكثر تصلباً والتسلسلات الهرمية ذات الصلة. وفي هذا الإطار المقترح الجديد، يتم تحديد المسؤوليات بشكل واضح وتعزيز تفويض السلطات.

22- ويرد الهيكل التنظيمي الجديد المقترح للمقر الرئيسي في الملحق 1. ويبقى الهيكل التنظيمي للمكاتب الميدانية، الوارد هو أيضاً في الملحق 1، من دون تغيير ولكنّ الهياكل الداخلية لهذه المكاتب ستشهد تحولاً تدريجياً بحيث تعكس على نحو أفضل الطريقة التي يتم فيها تنظيم المقر الرئيسي.

23- وتشمل العناصر الثلاثة التي يتألف منها هيكل المقر الرئيسي كلاً من: (1) المكاتب التي تؤدي وظيفة شاملة داخل المنظمة؛ (2) والمراكز التي تتعاون بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى أو مع المؤسسات المالية الدولية؛ (3) والشُعَب التي تجمع الخبرات الفنية والاقتصادية والاجتماعية المحددة للمنظمة أو التي توفر الدعم التشغيلي واللوجستي لتهيئة البيئة التمكينية اللازمة.

24- ويجري أدناه تفصيل التغييرات في هيكل الإدارة وفي مكوّنات الهيكل التنظيمي.

هيكل الإدارة والتسلسل الإداري

25- يظهر المدير العام وفريق القيادة الرئيسي التابع له والذي يتألف من ثلاثة نواب للمدير العام ورئيس الخبراء الاقتصاديين ورئيس العلماء، في وسط أعلى الهيكل التنظيمي. ويساند فريق القيادة المدير العام في جميع مجالات ولاية المنظمة. وتُسنَد إلى نواب المدير العام ورئيس الخبراء الاقتصاديين ورئيس العلماء مسؤولية مواضيع أو قضايا محددة تتطلب قيادة عامة على مستوى المنظمة، مثلاً في مجال الطوارئ أو البيانات الضخمة، ويقومون بالإشراف على عمل المكاتب⁷ والمراكز والشُعَب.

26- ويركّز المدراء العامون المساعدون الذين يظهرون في الهيكل التنظيمي مباشرة تحت المدير العام وفريق القيادة الرئيسي، على مهام محددة يسندها إليهم المدير العام في المجالات الرئيسية من ولاية المنظمة دعماً لنواب المدير العام ورئيس الخبراء الاقتصاديين ورئيس العلماء وتحت إشرافهم. وفي ظل هذا النموذج، لن يعود المدراء العامون المساعدون

⁷ باستثناء المكاتب التالية التابعة مباشرة للمدير العام: مكتب الشؤون القانونية، ومكتب الشؤون الأخلاقية، ومكتب أمين المظالم، ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، ومكتب التقييم، والتي تقدم التقارير إلى كل من البلدان الأعضاء والمدير العام، ومكتب المفتش العام.

مقلين بقضايا الإدارة الداخلية التي كانت مرتبطة بدورهم السابق كرؤساء إدارات، وهي طبقة من التسلسل الإداري سيتم إلغاؤها. وبالتالي، سيتمكن المدراء العامون المساعدون من دعم المزيد من الأنشطة الخارجية الرفيعة المستوى والبارزة التي تتمتع بأهمية رئيسية. ويمكن أن تتغير المهام التي يسندها المدير العام إلى كل مدير عام مساعد مع مرور الوقت تبعاً للأولويات، وهي قد تشمل، في مجالات فنية محددة، دعم عملية وضع السياسات والاستراتيجيات، والفعاليات الرفيعة المستوى، والمشاركة الدبلوماسية الرفيعة المستوى، وحشد الموارد. ويمكن أن تشمل المهام الأخرى دعم العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ومشاركة المنظمة في المنتديات ومؤتمرات القمة العالمية، بما فيها مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة حول النظم الغذائية، والعلاقات مع البلد المضيف والعلاقات الخارجية.

27- ولقد تم تعزيز مسؤولية رؤساء المكاتب والمراكز والشعب بما يتماشى مع أفضل الممارسات، نظرًا إلى دورهم كخبراء كل في مجالات اختصاصه. ويتولى هؤلاء المدراء/الرؤساء مسؤولية تنفيذ الأنشطة المتفق عليها في مجالات اختصاصهم والحرص على استمرار العمل المشترك بين القطاعات والعمل المتعدد الأبعاد وتطوره.

28- ويسمح هيكل الإدارة الجديد باتخاذ إجراءات سريعة ومخصصة في ظل تسلسل إداري أبسط وأقل تصلبًا. ويمكن تعديل مهام المدراء العامين المساعدين والتسلسل الإداري لرؤساء المكاتب والمراكز والشعب التابعين لنواب المدير العام وكبير الخبراء الاقتصاديين وكبير العلماء في ظل الوقائع الجديدة من أجل ضمان استفادة المنظمة بشكل تام من خبرتها ومعارفها في سياقات مختلفة.

29- ونتج عن هيكل الإدارة الجديد أيضًا بعض الوفورات نتيجة زيادة الكفاءة (2.3 ملايين دولار أمريكي في كل فترة مالية)، لا سيما من خلال تخفيض عدد وحدات دعم البرامج التي كانت ترتبط سابقًا بكل إدارة، من سبع وحدات إلى أربع. وفي ظل الترتيبات الجديدة، ستقوم الوحدات الأربع بدعم رؤساء الوحدات⁸ ورفع التقارير إلى أحد نواب المدير العام أو إلى كبير الخبراء الاقتصاديين.

الفرق المعنية بإدارة البرامج الاستراتيجية

30- يُقترح حلّ الفرق المعنية بإدارة البرامج الاستراتيجية التي تم إنشاؤها في برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017 لكل هدف استراتيجي. ولقد أدت هذه الفرق دورًا مهمًا في السنوات الأولى من تنفيذ الإطار الاستراتيجي للمنظمة حيث دعمت عملية التفكير الواسع النطاق وأساليب العمل الجديدة في ظل الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وأهداف التنمية المستدامة. ولكنّ هيكل إدارة المصفوفة الذي تطلبه هذا النموذج انطوى على تكاليف المعاملات. فعلى سبيل المثال، وكما لوحظ في تقييم إطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة،⁹ اضطلعت الفرق المعنية بإدارة البرامج الاستراتيجية بمهام صعبة للتحقق من التنفيذ ونُظر إلى وجود خبراء فنيين يؤدون مهام غير فنية في هذه الفرق على أنه استخدام

⁸ يستخدم مصطلح "الوحدة" هنا للدلالة على مكتب أو مركز أو شعبة.

⁹ الوثيقة PC 127/2

غير كفؤ لمهاراتهم.¹⁰ ولاحظ التقييم أيضاً أنه في حين كان هيكل المصفوفة مناسباً لتعزيز التفكير العابر للقطاعات وأفضى إلى مزيد من العمل المتعدد التخصصات في المقر الرئيسي، لم ينسحب بالكامل نزولاً إلى مستويات الإنجاز اللامركزية.¹¹

31- وفي هذه المرحلة، فإنه من الأجدى الاستفادة من المهارات الفنية والبرامجية بشكل كامل عبر عودة الموظفين المعارين إلى شعبهم الأصلية. وسيتم جلب البعد الميداني بمزيد من الفعالية من خلال المشاركة النشطة في العمليات الجديدة المنشأة على المستوى القطري في إطار إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، سيتم نقل بعض الأدوار التي كانت تؤديها الفرق المعنية بإدارة البرامج الاستراتيجية في السابق إلى فرق البرامج المتعددة التخصصات التي سيتم إنشاؤها والتي ستضمن خبراء فنيين معنيين من مختلف أنحاء المنظمة بما يتماشى مع التغييرات المرتقبة في ظل الإطار الاستراتيجي الجديد.¹² وبموجب الترتيبات الجديدة، ستستمر الأهداف الاستراتيجية للمنظمة واتساقها القوي مع أهداف التنمية المستدامة، في توجيه عمل المنظمة. ويمثل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي بموازاة ضمان إدارة مستدامة للزراعة والموارد الطبيعية ركائز أساسية لأهداف التنمية المستدامة وشروطاً أساسية لتنفيذ خطة عام 2030 برمتها.

32- وبعد موافقة المجلس على الهيكل التنظيمي المقترح، ستكون هناك حاجة إلى فترة انتقالية يحتمل أن تدوم حوالي ستة أشهر لضمان النقل الحذر للأنشطة التي تديرها حالياً الفرق المعنية بإدارة البرامج الاستراتيجية. وستتأثر الفترة الانتقالية أيضاً بتطور الإطار الاستراتيجي الجديد. وخلال الفترة الانتقالية وبعدها، سيتحمل المدراء مسؤولية ضمان المحافظة على الطبيعة المشتركة بين القطاعات للعمل المضطلع به في إطار الأهداف الاستراتيجية، والتي تعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق خطة عام 2030.

33- وفي المكاتب الإقليمية، ستبقى مناصب قادة البرامج الإقليمية قائمة. وسيتمتع محور تركيز هذه الوظائف تدريجياً بما يتماشى مع المسؤوليات المنقحة المسندة في المقر الرئيسي ومع التوجهات الجديدة، بما في ذلك مبادرة العمل يداً بيد والابتكار.

34- وستبلغ قيمة الوفورات المحققة في فترة السنتين والمرتبطة بحل الفرق المعنية بإدارة البرامج الاستراتيجية 5.0 ملايين دولار أمريكي نتيجة إلغاء وظائف هذه الفرق المدرجة في الميزانية (وظيفة من رتبة مد-،¹³ وأخرى من رتبة ف-4، ووظيفتان اثنتان من فئة الخدمات العامة في كل فريق).

¹⁰ الفقرة 33 من تقييم إطار النتائج الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة.

¹¹ الفقرة 11 من موجز تقييم إطار النتائج الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة.

¹² أنظر الوثيقة PC 128/2 بعنوان "الخطوط العريضة المؤقتة للإطار الاستراتيجي الجديد"

¹³ باستثناء الوظيفة من رتبة مد-2 في البرنامج الاستراتيجي 5 التي ستنتقل إلى مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود

المكاتب

- 35- يشمل الهيكل التنظيمي المقترح 13 مكتبًا معنيًا بمجالات العمل الشاملة داخل المنظمة.
- 36- وتمثل ستة من هذه المكاتب الوحدات التي ترفع عادةً التقارير مباشرة إلى المدير العام (مكتب الشؤون القانونية، ومكتب الشؤون الأخلاقية، ومكتب أمين المظالم، ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، ومكتب التقييم، ومكتب المفتش العام). ولقد تم إنشاء "مكتب أمين المظالم" كمكتب قائم بذاته بدلاً من وضع هذا المنصب ضمن مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد كما حدث لأغراض إدارية في التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021.¹⁴
- 37- وتسعى المكاتب السبعة الأخرى إلى توفير أساليب عمل جديدة والتنسيق بين القطاعات في مجالات الابتكار؛ والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية؛ وحالات الطوارئ والقدرة على الصمود؛ وتغيّر المناخ؛ والتنوع البيولوجي والبيئة؛ ورئيس الإحصائيين؛ وأهداف التنمية المستدامة؛ والاتصالات.
- 38- وكانت معظم المكاتب موجودة بالفعل كوحدات في الهيكل التنظيمي السابق، ولكن يقترح تعديل وضعها لتصبح مكاتب بما يعكس طبيعتها على نحو أفضل ويسلّط الضوء على جدواها وأثرها في جميع المجالات الوظيفية في المنظمة.
- 39- وهناك مكتب واحد جديد هو مكتب أهداف التنمية المستدامة الذي سينسق مشاركة المنظمة في متابعة خطة عام 2030 واستعراضها من خلال العمل عن كثب مع الوحدات المعنية في المنظمة. وسيحرص المكتب على تحقيق الاتساق في الرسائل والمعلومات بشأن الأولويات الرئيسية المتعلقة بالأغذية والزراعة لتحقيق التنمية المستدامة؛ وسيوفّر المعلومات للأعضاء والشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن مشاركة المنظمة في تنفيذ خطة عام 2030؛ وسيجمع الدروس المستفادة وينشرها وسيقدم المقترحات لإجراء التحسينات. وتشمل المهام الأخرى المحددة توفير التوجيهات وأساليب العمل للمكاتب القطرية للمنظمة من أجل ضمان بروز الأغذية والزراعة في الاستعراضات الوطنية الطوعية، مع دعم مكتب رئيس الإحصائيين لتوحيد إسهامات المنظمة في التقرير العالمي للتنمية المستدامة؛ وتوفير التوجيهات للمكاتب الإقليمية للمنظمة بشأن الأولويات التي ستعكس في المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة؛ وتنسيق مشاركة المنظمة في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ وضمان نشر الأدلة والتحليلات والنتائج المنبثقة عن المنتديات على نطاق واسع على الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. وسيقدم المكتب أيضاً الدعم لمكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد من أجل مواصلة إدماج أهداف التنمية المستدامة في إطار التخطيط الاستراتيجي ورفع التقارير في المنظمة. وسيتألف المكتب من مدير من رتبة مد-2 وثلاث وظائف من الفئة الفنية ووظيفة من فئة الخدمات العامة. وستبلغ تكلفة المكتب الجديد الموزعة على سنتين 2.2 ملايين دولار أمريكي.

¹⁴ الفقرة 40 من الوثيقة CL 163/3

40- ولقد حصلت عمليات نقل قليلة للموارد إلى المكاتب من مجالات أخرى: (1) تم نقل وظيفتين من الدرجة الفنية جرت استعارتهما سابقاً من "شعبة الإحصاء"، بشكل دائم إلى مكتب رئيس الإحصائيين لكي يحافظ هذا الأخير على ذاكرته المؤسسية ويضمن مواصلة تأدية دوره في تنسيق النظام الإحصائي للمنظمة وقيادة عملها في مجال رصد أهداف التنمية المستدامة؛ (2) وتم نقل الوظيفة من رتبة مد-2 المدرجة سابقاً في الميزانية على أنها وظيفة قائد البرنامج الاستراتيجي 5 إلى منصب مدير في مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود؛ (3) وتم نقل مجموعة البحوث والإرشاد التي كان يستضيفها سابقاً مكتب المدير العام المساعد لإدارة الزراعة وحماية المستهلك، إلى "مكتب الابتكار".

41- وتم تعزيز مكتب الاتصالات بوظيفة فنية عليا مخصصة لاستراتيجية الاتصالات من أجل ضمان الاهتمام المستمر بهذا المجال المهم (0.5 ملايين دولار أمريكي).

42- ويقترح إلغاء مكتب دعم المكاتب الميدانية كمكتب قائم بحد ذاته وإعادة توزيع مهامه على الشعب الأخرى التي تملك الخبرة ذات الصلة. وتشمل هذه المهام عمليات تعيين ممثلات المنظمة التي سيتم نقلها إلى شعبة الموارد البشرية، وتنسيق الإحاطات القطرية الموجزة مع ديوان المدير العام، وتنسيق عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي ستنتقل إلى شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة، والتنسيق بين المكاتب الميدانية التي ستنتقل إلى نائب المدير العام المختص. وستنتج عن اقتراح إلغاء مكتب دعم المكاتب الميدانية بعض الوفورات بفضل زيادة الكفاءة في ظل إلغاء 8 من أصل 18 وظيفة مدرجة في الميزانية (وفورات بقيمة 3.6 ملايين دولار أمريكي).

المراكز

43- إنّ المراكز الثلاثة التي تظهر في الهيكل التنظيمي هي المراكز التي تعمل المنظمة من خلالها بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى أو مع مؤسسات التمويل الدولية. وضمن السياق الحالي لخطة عام 2030 وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يكتسب العمل في إطار الشراكات أهمية متزايدة في ما خص تناول المسائل المعقدة والمتعددة الجوانب على المستوى القطري، والاستخدام التحفيزي للموارد المحدودة للمنظمة من الاعتمادات الصافية. ويرد في الفقرات اللاحقة وصف للمراكز ولإعادة البرمجة المقترحة للموارد.

44- ويقوم مركز الاستثمار في المنظمة بدعم الاستثمارات من القطاعين العام والخاص في البلدان الأعضاء لمساعدة تلك البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تحسين الأمن الغذائي وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد وتعزيز القدرة على الصمود بوجه تغير المناخ والتخفيف من وطأته. ويستند نموذج أعمال مركز الاستثمار إلى شراكات قديمة العهد مع مؤسسات التمويل الدولية¹⁵ ترعاها اتفاقات للتعاون. ويشمل البرنامج العادي للمنظمة حوالي 40 في المائة من ميزانية المركز، فيما تتولى مؤسسات التمويل الدولية وغيرها من الشركاء تمويل النسبة المتبقية، وذلك بناء على ترتيبات

¹⁵ تشمل الشراكات الرئيسية كلاً من البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومصرف التنمية الكاريبي، ومصرف التنمية في البلدان الأمريكية. ويدعم المركز أيضاً عمليات التمويل المختلط للمفوضية الأوروبية والمؤسسات الأوروبية للتمويل الإنمائي.

تقاسم النفقات. ويعمل المركز بصورة وثيقة مع المكاتب الميدانية والشعب الفنية عبر الاستخدام المكثف للأدوات الفنية والمعارية للمنظمة، ومن أجل الاستحداث المشترك للحلول المعرفية والحلول الكثيفة الابتكار الخاصة بالاستثمارات والاضطلاع بمهام ميدانية مشتركة.

45- ويعدّ مركز الاستثمار من المجالات الرئيسية التي من المقترح تعزيزها من خلال زيادة بقيمة 8 ملايين دولار أمريكي لكل فترة سنتين، نظرًا إلى دوره التحفيزي في دعم البلدان وتمكين التمويل على نطاق واسع، بحسب ما يرد بالتفصيل في الفقرات التالية.

46- وللمركز بصمة قوية على المستوى القطري لدعمه الاستثمارات وتمكينه السياسات وتطويره القدرات وتعزيزه الابتكار. ومن خلال شراكات المنظمة مع المستثمرين، فهي تدعم تصميم مشاريع الاستثمار وتنفيذها والإشراف عليها وتقييمها. كما تشجع قيام بيئة سياساتية أكثر تمكينًا للاستثمارات العامة والخاصة والخطط الوطنية للاستثمارات الزراعية والدراسات الخاصة بالقطاع الزراعي وتعزيز الحوار المتعلق بالسياسات بين القطاعين العام والخاص.

47- وفي عام 2019، نشط مركز الاستثمار في 42 بلدًا من أصل البلدان ذات الأولوية المعنية بمبادرة العمل يدًا بيد وعددها 44 بلدًا، حيث وُقِر دعمًا منوعًا تراوح بين تصميم الاستثمارات ودعم التنفيذ وتحليل السياسات وعقد الحوارات بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص. ونظرًا إلى حجم التحديات التي تعترض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تلك البلدان، يتوجب تحقيق تحوّل واسع النطاق يشمل إصلاحات مباشرة لاستحداث إطار عمل تمكيني للسياسات وللوائح، واستثمارات مستدامة كبيرة للقطاعين العام والخاص، وتنمية القدرات الوطنية وتشجيع الابتكارات.

48- وبغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا سيما الهدفين 1 و2، وتماشياً مع مبادرة العمل يدًا بيد، هناك ضرورة ملحة إلى تأمين مزيد من الاستثمارات العامة والخاصة في مجالي الأغذية والزراعة وتشجيع بيئة سياساتية وتنظيمية مشجعة بقدر أكبر للاستثمارات على الصعيد القطري. ومن خلال استخدام مواطن القوة المحددة التي يتحلّى بها مركز الاستثمار والشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية فضلاً عن مؤسسات التمويل الوطنية والمستثمرين من القطاعين العام والخاص، تسعى المنظمة إلى تعزيز دعمها للبلدان الأعضاء من الناحيتين النوعية والكمية.

49- وستضاف الزيادة المقترحة لتمويل مركز الاستثمار من الاعتمادات الصافية والبالغة قيمتها 8 ملايين دولار أمريكي لفترة السنتين، إلى الأموال الإضافية المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية والشركاء الآخرين التي لا تقل بدورها عن 8 ملايين دولار أمريكي لفترة السنتين؛ وستتم الاستفادة من هذا التمويل المشترك من أجل توسيع خدمات دعم الاستثمار. واستنادًا إلى التجارب الأخيرة، سيؤدي مبلغ إضافي بقيمة 16 مليون دولار أمريكي في كل فترة سنتين إلى زيادة الاستثمارات في مجال الأغذية والزراعة بقيمة 800 مليون دولار أمريكي تقريبًا، مع توفير دعم قوي إلى البلدان التي تحظى بالأولوية في إطار مبادرة العمل يدًا بيد.

50- ويوسع المركز المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية استضافة جهدين مشتركين هامين هما: الدستور الغذائي والأمراض الحيوانية المصدر. إذ بإمكان المركز المقترح الجديد أن يستضيف هيئة الدستور الغذائي من أجل الاضطلاع بالعمل المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الجاري منذ عام 1963 والذي يهدف إلى صياغة المواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات الدولية للأغذية. وتقترح المنظمة أيضًا أن تضم إلى هذا المركز خبرتها في مجال الأمراض الحيوانية المصدر، حرصًا على استمرار هذا العمل بطريقة مركزة ومنسقة ضمن نطاق المنظمة وبالتعاون الوثيق بينها وبين منظمة الصحة العالمية وغيرها من الشركاء العالميين ومع آليات التنسيق بما فيها المنظمة العالمية لصحة الحيوان والوكالة الدولية للطاقة الذرية.¹⁶ ولا تزال الأمراض الحيوانية المصدر، أي الأمراض المعدية القابلة للانتقال من الحيوان إلى الإنسان، سببًا هامًا للوفيات ولانتشار الأمراض حول العالم. ومن المرجح للمخاطر العالمية الناجمة عن تلك التهديدات الصحية ولتفشي الأمراض المعروفة والمستجدة وآثارها أن تتزايد بفعل النمو السكاني المتواصل، وجراء تحوّل الممارسات الزراعية والتغيرات في استخدام الأراضي، والتجارة والسفر والتوسع الحضري وتغيّر المناخ وغير ذلك من عوامل قادرة على تيسير التأثيرات العرضية للأمراض وانتشارها. وسيقوم المركز بالتضافر مع جهود المجموعات والوحدات القائمة داخل المنظمة، وبالعمل مع شركاء حول العالم بغية تنسيق المساعي وبناء القدرات الوطنية لاستشراف جملة واسعة من التهديدات الحيوانية المصدر عند مستوى التداخل بين الحياة البرية والحيوان والإنسان والبيئة والوقاية منها ومكافحتها. وسيتم إنشاء المركز المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية باستخدام الموارد المتوفرة حاليًا عبر نقل الوظائف والموارد ذات الصلة من الوحدات الأخرى إليه.

51- ويجسّد المركز المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (التقنيات النووية في الأغذية والزراعة) شراكةً استراتيجية قديمة العهد بين المنظمة والوكالة في مجال التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي باستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية. ويدعم المركز الأعضاء من أجل تحسين الإنتاجية والتصدي للتهديدات والتحديات ضمن خمسة من مجالات الأغذية والزراعة وهي: (1) الإنتاج الحيواني والصحة؛ (2) وتربية النباتات وعلم الوراثة النباتية؛ (3) ومكافحة آفات الحشرات؛ (4) وإدارة التربة والمياه وتغذية المحاصيل؛ (5) وحماية الأغذية والبيئة. ويُقترح تخصيص موارد إضافية بقيمة مليون (1) دولار أمريكي لكل فترة سنتين توفيرًا لتمويل تحفيزي من أجل توطيد التعاون الوارد وصفه أدناه.

52- وتسعى المنظمة والوكالة إلى مواصلة تدعيم تعاونهما لأجل توفير دعم معزّز وفعال للأعضاء مع التركيز على توسيع أنشطة البحوث والتطوير المنسقة بقيادة المختبرات، وتحفيز التنمية التكنولوجية المبتكرة ودعم القدرة على نقل التكنولوجيا والاستجابة لحالات الطوارئ. وبالإضافة إلى المجالات الخمسة المذكورة أعلاه، ينبغي لمواضع التركيز الجديدة أن تشمل كلاً من الأمن التغذوي والمحاصيل الشجرية والحراجة وسلامة الأغذية البحرية. ويُتوقّع اعتماد نهج ينقذ على مراحل للسماح بالتوسع التدريجي عبر الإضافة التدريجية لمختبرات ووظائف جديدة إلى البنية الحالية للبرنامج المشترك بين المنظمة والوكالة، من خلال الاسترشاد بأولويات الأعضاء ومراعاة الاتجاهات العالمية والتهديدات الناشئة والموارد المتاحة.

¹⁶ منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

53- وستقام شراكات استراتيجية جديدة بشأن الابتكارات المدفوعة بمبدأ الاستدامة وإجراءات منسقة لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان من أجل مراقبة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، ومع منظمة الصحة العالمية لمكافحة ناقلات الأمراض البشرية، ومع منظمات إنمائية أخرى لدعم المبادرات في البلدان النامية.

الشُّعْب

54- تستضيف الشُّعْب الخبرة الفنية والاقتصادية والاجتماعية المحددة للمنظمة أو توفر الدعم التشغيلي واللوجستي لضمان البيئة التمكينية اللازمة. وتُقسَّم الشُّعْب إلى مسارات أربعة هي: الشراكات والتواصل؛ والموارد الطبيعية والإنتاج المستدام؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والخدمات اللوجستية والدعم التشغيلي في المنظمة. وقد حُذف من الهيكل التنظيمي مستوى "الإدارة" التي يرأسها مدير عام مساعد، ما سيعزز المساءلة على مستوى مدير الشُّعْب وسيسهل التعاون عبر مختلف الشُّعْب.

55- وفي ما خص مسار الشراكات والتواصل، جرت إعادة تنظيم الشُّعْب بحيث تم الجمع الآن بين التعاون مع الأمم المتحدة وبين الشراكات، فيما تم نقل الشراكات في القطاع الخاص إلى شعبة أخرى تعنى بتعبئة الموارد. هو يتضمن أيضاً "شعبة دعم المشاريع" الجديدة والمعززة التي يرأسها مدير برتبة مد-1 وقد كانت هذه الوظيفة تدرج سابقاً في مكتب المدير العام المساعد لإدارة دعم البرامج والتعاون التقني.¹⁷

56- يشمل مسار الموارد الطبيعية والإنتاج المستدام المجالات الفنية الرئيسية للمنظمة التي كانت تستضيفها الإدارات الفنية سابقاً.

57- ويتضمن مسار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جميع الشُّعْب التي كانت موجودةً سابقاً ضمن "إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية" مع إجراء بعض التغييرات في العناوين لإبراز محور تركيز الشُّعْب بصورة أفضل. وهو يشمل أيضاً شعبة جديدة تعنى بالنظم الغذائية وسلامة الأغذية من أجل توفير قيادة استراتيجية للدعم الذي تقدمه المنظمة إلى أعضائها من أجل تطوير نظم غذائية أكثر استدامة. ومن خلال العمل بالتنسيق الوثيق مع الوحدات الفنية الأخرى والمكاتب الميدانية ستُكَلَّف الشُّعْب بإدماج التحاليل العلمية والاقتصادية للمنظمة من أجل توفير إرشادات محسنة بشأن السياسات والاستثمارات الهادفة في النظم الغذائية.

58- ومن خلال الجمع بين الخبرات الراسخة للمنظمة وقدراتها على تعزيز نظم مراقبة سلامة الأغذية وجودتها وبين دعمها الفني للبلدان في مجالات تنمية سلسلة القيمة والاستثمارات والصناعات الزراعية وتنمية مؤسسات الأعمال التجارية الزراعية، سيكون لـ"شعبة النظم الغذائية وسلامة الأغذية" موقع مناسب لإدماج دعم النظم الغذائية وتوسيعه عبر أنحاء المنظمة كافة. وسوف تيسر على سبيل المثال الدعم للبلدان في مجالات تقييم النظم الغذائية وتطويرها؛ وإسداء المشورة العلمية والتحليل الاقتصادية كي تشكل أساساً تستند إليه معايير سلامة الأغذية، وتعزيز إدارة سلامة الأغذية

¹⁷ إن إنشاء الشُّعْب الجديدة لا ينطوي على تكاليف إضافية.

على امتداد السلاسل الغذائية من أجل منع الأمراض العابرة للحدود والعراقيل التجارية؛ وتطوير أدوات ونهج من أجل تحديد الأهداف ذات الأولوية والقيود والمقايضات الملزمة للنظم الغذائية؛ وتحسين استقطاب أصحاب المصلحة المتعددين والمبادرات الخاصة بالنظم الغذائية عبر القطاعات؛ وبناء القدرات والشراكات لإتاحة العمل الجماعي والمنسق على نطاق واسع.

59- وسيُأس "شعبة النظم الغذائية وسلامة الأغذية" مديرًا برتبة مد-2 ونائب له برتبة مد-1، وستضم جميع الوظائف التي كانت تعود سابقًا لمكتب سلامة الأغذية، فضلاً عن عدد محدود من الوظائف الأساسية التي ستنقل إليها من شُعب أخرى ذات صلة.¹⁸ وتبلغ الكلفة الإضافية لهذه الشعبة خلال فترة السنتين 1.3 ملايين دولار أمريكي.

60- ويتضمن مسار "الخدمات اللوجستية والدعم التشغيلي في المنظمة" الشُعب التي تقدم الدعم تيسيراً لحسن سير عمل المنظمة. ويشمل هذا المجال الموارد البشرية التي نقلت إليها من مستوى الإدارة العليا في "التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020 - 2021". وقد جرى تعزيز شعبة الموارد البشرية من خلال إضافة وظيفة فنية رفيعة المستوى معنية بالاستراتيجية الخاصة بالموارد البشرية بما يضمن التركيز الكافي على الجوانب الاستراتيجية للموارد البشرية (0.5 ملايين دولار أمريكي).

61- وينطوي هذا المسار على شعبة جديدة هي شعبة "الخدمات اللوجستية" التي تشمل الخدمات المشتركة والمشتريات والخدمات الصحية والخدمات اللوجستية للبنية التحتية والسفر والأمن (وتبلغ الكلفة الإضافية لفترة السنتين 0.5 ملايين دولار أمريكي لمنصب المدير الجديد).

الصندوق المتعدد التخصصات

62- يوفّر الصندوق المتعدد التخصصات وسيلةً لتعزيز التعاون عبر التخصصات المختلفة والحدود التنظيمية من أجل زيادة كفاءة المنظمة في مجالات العمل ذات الأولوية، وتشجيع التدابير الخلاقة الكفيلة بزيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ برامج المنظمة ورصدها. ومن المقترح أن تحدّد ميزانية هذا الصندوق، الذي كانت ميزانيته الأولية تبلغ 10 ملايين دولار أمريكي، بما مقداره 8.5 ملايين دولار أمريكي لفترة السنتين 2020-2021 (أي مع خفض قدره 1.5 ملايين دولار أمريكي) وأن تستخدم في المجالات التالية:

- التمويلات الابتدائية للمقترحات المتعلقة بالابتكار والقابلة لتوسيع نطاقها، على أن يتم الاتفاق عليها بالتعاون الوثيق مع "مكتب الابتكار"؛
- والتمويلات التحفيزية لتيسير مشاركة القطاع الخاص واستقطاب الاستثمارات من جانبه؛
- ودعم احتياجات البلدان بالتماسي مع الأهداف الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة، لا سيما في ما يخص المتطلبات غير المنظورة الناشئة عن جائحة كوفيد-19.

¹⁸ إن المبلغ الإضافي بقيمة مليون (1) دولار أمريكي والذي تلحظه "التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020 - 2021" لأجل المشورة العلمية ووضع المعايير في إطار برنامج المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، مدرج في ميزانية هذه الشعبة.

63- وبحسب ما درجت عليه العادة، سيتم الإبلاغ عن هذا الصندوق المتعدد التخصصات في استعراض منتصف المدة لعام 2020 وفي تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2020-2021.

مبادرة العمل يدا بيد

64- تواصل مبادرة العمل يدا بيد تقدّمها كنهج شامل للتنمية القائمة على المناطق، وتنفيذها بإلحاح ملحوظ. وتمثل المبادرة هذه استراتيجيةً لتنفيذ سلة متكاملة مكونة من أربع خدمات رئيسية على المستوى القطري، تستعين بمجالات عمل المنظمة كلها وبالسلع العامة التي تقدمها المنظمة من أجل تسخير موارد الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات البحوث، من بين جهات أخرى. أمّا الخدمات الأربع المنبثقة عن الوثيقة الاستراتيجية لأمين عام الأمم المتحدة على نطاق المنظومة فهي: (1) تحسين البيانات والتحليل؛ (2) والدعم المتكامل على مستوى السياسات وعلى المستوى الفني؛ (3) والشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين التي توفر وسائل للتنفيذ؛ (4) وتعزيز التمويلات والاستثمارات العامة والخاصة - وكلها مصمم لتشجيع التغيير التحويلي على مستوى المناطق.

65- وفي إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19 تركز المبادرة على المدى المنظور مع التشديد على الاستجابة السريعة للاحتياجات المتغيرة متجنبةً المساس بالقيم الإنمائية البعيدة الأجل. وثُقِّد الإجراءات حاليًا بالوسائط الافتراضية عامةً، ولكن بطرق فاعلة وذكية.

66- ويقترح تعزيز المجموعة الحالية التي تعنى بالحوكمة ومبادرة العمل يدا بيد التي يستضيفها مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين، بموارد من غير الموظفين قيمتها 0.5 ملايين دولار أمريكي، لتقديم دعم إضافي على مستوى التنسيق.

رقمنة المنظمة

67- في سياق عملية التحول الراهنة إلى "رقمنة المنظمة"، لا يزال تطبيق التحسينات جاريًا ضمن المنظمة من أجل تحديث أساليب العمل وتعزيز براعة الموظفين من خلال أدوات تعاونية وتعزيز دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبرامج ذات الأولوية الرئيسية. وتشمل تلك التحسينات توحيد أساليب العمل والاتصالات الموفرة للورق واستخدام التواقيع الإلكترونية؛ وتعزيز الاتصال الإلكتروني في المقر الرئيسي والمواقع الميدانية؛ وتوفير الدعم المباشر للعمل الموضوعي من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتحديث النظم الراهنة والقديمة للأعمال والإدارة وإدماجها.

68- وفي ما خص قطاع الأغذية والزراعة، من الواضح أن التكنولوجيات الرقمية قد تنطوي على تأثيرات تحويلية. فالتكنولوجيات الرقمية تؤثر في مجمل النظام الغذائي وفي كل جهة فاعلة في هذا النظام، كما تولّد منافع هامة في الزراعة إذ تخفض كلفة المعلومات والمعاملات والإشراف. وفيما تستطيع التكنولوجيات الرقمية تقديم مساهمات ملحوظة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلا أنها تطرح شواغل اقتصادية واجتماعية وأخلاقية ولا سيما في ما تعلق بالخصوصية والأمن ولكن أيضًا من حيث التأثير الذي من شأنه أن يحدث اختلالات في الأعمال والعمالة والأسواق.

69- ونظرًا إلى ذلك، طلب المنتدى العالمي للأغذية والزراعة في عام 2019 إلى المنظمة أن تضع بالتشاور مع أصحاب المصلحة، تصورًا لإنشاء "مجلس رقمي دولي للأغذية والزراعة" يسدي المشورة إلى الحكومات وغيرها من أطراف معنية ويحفز تبادل الأفكار والتجارب، فيساعد الجميع في النهاية على استغلال الفرص المتاحة بفضل الرقمنة. وفي هذا الصدد، وضعت المنظمة اقتراحًا يقضي بإنشاء "منبر دولي للأغذية والزراعة الرقمية" تستضيفه مكاتب المنظمة.¹⁹ وسيستوجب هذا المنبر المقترح إنشاء وحدة للتنسيق تضم ثلاثة موظفين بدوام كامل (مدير واحد برتبة مد-1 وموظف في برتبة ف-4 وموظف خدمات عامة)؛ ومن المتوقع تغطية التكاليف بواسطة مساهمات من خارج الميزانية.

رابعًا- موجز عن التعديلات

70- يبين هذا القسم الموارد المطلوبة لتنفيذ التغييرات المقترحة ومصادر تمويلها. كما أنه يعطي لمحة عامة عن التأثير الصافي في الوظائف المدرجة في الميزانية وفي التوزيع في ما بين أبواب الميزانية، ينبغي للجنة البرنامج والمالية استعراضها ليوافق عليها المجلس.

ألف- التعديلات المقترحة في الميزانية

71- يلخص الجدول 1 التعديلات المقترحة ومصادر تمويل الاقتراحات التي ستبقى ضمن اعتمادات الميزانية المقررة والبالغة قيمتها 1 005.6 ملايين دولار أمريكي.

الجدول 1: التعديلات المقترحة ومصادر تمويلها (بملايين الدولارات الأمريكية)

الرقم	التعديل	الهدف الاستراتيجي/الهدف الوظيفي	بملايين الدولارات الأمريكية
الاقتراحات التي تستوجب تمويلًا إضافيًا			
1	تعزيز مركز الاستثمارات	الأهداف الاستراتيجية من 1 إلى 5	8.0
2	تعزيز المركز المشترك بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	الأهداف الاستراتيجية من 2 إلى 5	1.0
3	إنشاء المكتب الجديد لأهداف التنمية المستدامة	الأهداف الاستراتيجية من 1 إلى 5	2.2
4	إنشاء الشعبة الجديدة للنظم الغذائية وسلامة الأغذية	الهدف الاستراتيجي 4	1.3
5	إنشاء منصب مدير برتبة مد-2 للخدمات اللوجستية	الهدف الوظيفي 11	0.5
6	وظيفتان من الفئة الفنية الرفيعة المستوى لاستراتيجية الموارد البشرية واستراتيجية الاتصالات	الهدفان الوظيفيان 8 و 11	0.9
7	موارد إضافية لتنسيق مبادرة العمل يدًا بيد	الأهداف الاستراتيجية من 1 إلى 5	0.5
8	المجموع الفرعي للمتطلبات الإضافية		14.4
الاقتراحات المؤدية إلى وفورات (صافية)			

الرقم	التعديل	الهدف الاستراتيجي/الهدف الوظيفي	بملايين الدولارات الأمريكية
9	إعادة هيكلة مكاتب نواب المدير العام/الرؤساء والمدراء العاملين بالمساعدين ووحدات الدعم البرامجي	الأهداف الاستراتيجية/الأهداف الوظيفية	(2.3)
10	حل فرق إدارة البرامج الاستراتيجية	الأهداف الاستراتيجية من 1 إلى 5	(5.0)
11	حل مكتب دعم المكاتب الميدانية	الهدفان الوظيفيان 9 و 10	(3.6)
12	خفض قيمة الصندوق المتعدد التخصصات من 10 ملايين دولار أمريكي إلى 8.5 ملايين دولار أمريكي	الهدف 6	(1.5)
13	خفض أشهر العمل للوظائف الجديدة	الأهداف الاستراتيجية/الأهداف الوظيفية	(2.0)
14	المجموع الفرعي للوفورات		(14.4)
15	المجموع الكلي		0

72- بحسب ما يظهر في الجدول 1 ويرد شرحه في القسم الثالث، يقترح تخصيص مبلغ 14.4 مليون دولار أمريكي في إطار بند "التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021" أدت سبعة اقتراحات إلى تمويل إضافي (الأسطر من 1 إلى 7) فيما أدت خمسة اقتراحات إلى وفورات، مقارنةً بـ "التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021" (الأسطر من 9 إلى 13).

73- أما الوفورات البالغة قيمتها مليوني (2) دولار أمريكي في السطر 13 فهي ناجمة عن الوظائف الجديدة المقترحة التي قدّرت كلفتها في الميزانية لجزء فقط من فترة السنتين، بما أن الفترة المتوقعة لتولي تلك الوظائف تقلّ عن فترة السنتين كاملةً.

باء- التعديلات في إنشاء الوظائف المدرجة في الميزانية ضمن برنامج العمل والميزانية

74- تنشأ التغييرات في الوظائف بشكل أساسي عن التعديلات الهيكلية والبرامجية المذكورة أعلاه وعن عمليات إعادة التوزيع ذات الأولوية. ويرد موجز عن تطوّر الوظائف المدرجة في الميزانية والمقسّمة بحسب الموقع والفئة في الجدول 2.

الجدول 2: تطور الوظائف المدرجة في الميزانية بحسب الموقع والفترة

التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2021-2020	التغيير	برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2021-2020	فئة الرتبة
80	2	78	المقر الرئيسي فئة مدير والفئات العليا
855	13	842	الفئة الفنية
534	(16)	550	فئة الخدمات العامة
1 469	(1)	1 470	المجموع للمقر الرئيسي
51	0	51	المكاتب الميدانية فئة مدير والفئات العليا
605	0	605	الفئة الفنية
826	0	826	فئة الخدمات العامة
1 482	0	1 482	المجموع للمكاتب الميدانية
131	2	129	جميع المواقع فئة مدير والفئات العليا
1 460	13	1 447	الفئة الفنية
1 360	(16)	1 376	فئة الخدمات العامة
2 951	(1)	2 952	المجموع في جميع المواقع

ملحوظة: يشمل عدد الوظائف من الفئة الفنية في المكاتب الميدانية 32 موظفًا جرى نقلهم إليها من المقر الرئيسي: مسؤول اتصال واحد، 22 مسؤولاً عن الاستثمارات في شعبة مركز الاستثمار، 5 مسؤولين عن الشؤون المالية، مسؤولان اثنان عن الشؤون القانونية ومسؤولان اثنان عن الأمن في الميدان. وترد 25 وظيفة لموظفين فنيين مبتدئين في تعداد الوظائف في المقر الرئيسي.

75- وتم تحديد ما مجموعه 16 وظيفة في فئة الخدمات العامة في المقر الرئيسي سيتم إلغاؤها، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى حل فرق إدارة البرامج الاستراتيجية وإعادة هيكلة وحدات دعم البرامج التي كانت ترتبط بكل إدارة. وقد أدت التعديلات المقترحة إلى زيادة صافية بلغت 13 وظيفة في الفئة الفنية، ووظيفتين اثنتين في فئة مدير والفئات العليا، نتيجةً للوحدات المقترحة الجديدة وتعزيز مركز الاستثمار (يتضمن هذا الأخير تسع وظائف جديدة من الفئة الفنية ووظيفة واحدة جديدة من فئة مدير). ويورد الملحق 3 على الويب التغييرات في الوظائف بحسب الرتب والوحدات التنظيمية.

76- وبعض الوظائف التي ستلغى تطبيقاً للتغييرات التنظيمية الوارد وصفها أعلاه، هي وظائف غير شاغرة في الوقت الراهن. ولحسن الحظ، يُتوقع في المدى القريب إعادة تعيين الموظفين الذين يشغلون الوظائف التي تقرر إلغاؤها في مناصب جديدة أو شاغرة ضمن ترتيب الوظائف المدرجة في الميزانية، الأمر الذي سيتيح تطبيق تلك التعديلات من دون التسبب بحسارة في الوظائف أو بالمشقة للموظفين. وسيتم إنشاء آلية للتأكد من التطبيق الملائم لعمليات إعادة توزيع الموظفين وبالتنسيق الوثيق مع الموظفين المعنيين، مع مراعاة الخصائص والمهارات القيمة التي يتمتع بها الموظفون.

جيم- التوزيع بحسب أبواب الميزانية للاعتمادات الصافية والموارد من خارج الميزانية

77- تنشأ التغييرات في توزيع أبواب الميزانية عن الاقتراحات الهيكلية والبرامجية الوارد وصفها في القسم الثالث والتي يوجزها الجدول 1. ويبيّن الجدول 3 الأثر الصافي للتغييرات التي طرأت على التوزيع بين أبواب الميزانية.

- (أ) يذكّر العمود 1 بالتوزيع بين أبواب الميزانية الذي وافق عليه المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2019؛
- (ب) ويمثّل العمود 2 الأثر الصافي للتحويلات الناشئة عن اقتراحات إعادة التخصيص على النحو المبين في الجدول 1 وبعض التعديلات الفنية؛
- (ج) ويعرض العمود 3 التوزيع المعدّل لاعتمادات الميزانية في الفترة 2020-2021 لكي يوافق عليه المجلس، تماشياً مع الفقرة 5 من المادة 4 من اللائحة المالية.

الجدول 3: التعديلات الإضافية في الميزانية للفترة 2021-2020 بحسب الهدف الاستراتيجي/الوظيفي
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

باب الميزانية	الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية	برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2021-2020 (الوثيقة CL 163/3)	التغيير	التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2021-2020
		(1)	(2)	(3)
1	المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	85 129	666	85 795
2	جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة	201 345	1 062	202 407
3	الحد من الفقر في الريف	66 449	480	66 929
4	تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة	111 023	2 743	113 766
5	زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات	54 670	1 153	55 823
6	الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)	68 963	(1 738)	67 225
7	برنامج التعاون التقني	140 788	0	140 788
8	التواصل	73 169	(292)	72 877
9	تكنولوجيا المعلومات	36 161	217	36 378
10	الحوكمة والرقابة والتوجه لمنظمة الأغذية والزراعة	62 359	(3 523)	58 836
11	الإدارة الفعالة والكفاءة	65 666	(768)	64 898
12	المصروفات غير المنظورة	600	0	600
13	الإنفاق الرأسمالي	16 892	0	16 892
14	المصروفات الأمنية	22 421	0	22 421
	المجموع	1 005 635	0	1 005 635

78- يعرض الملحق 4 على الويب الاعتمادات الصافية للميزانية موزعةً بحسب الوحدة التنظيمية.

79- وتموّل برنامج العمل من الاعتمادات الصافية التي يصوّت عليها المؤتمر (الاشتراكات المقررة) ومن الموارد من خارج الميزانية التي تُقدّم بسخاء من خلال المساهمات الطوعية. وترد تقديرات الموارد من خارج الميزانية في كل من الأبواب في العمود 2 من الجدول 4²⁰ وإلى جانب التوزيع المعدّل للاعتمادات الصافية، ترد في العمود 3 للإحاطة الموارد الإجمالية التي من المتوقع أن تتاح للمنظمة بما يمكنها من تنفيذ برنامج العمل المتكامل.

²⁰ تبقى التقديرات على حالها، على نحو ورودها في "التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020 - 2021" في الوقت الراهن.

الجدول 4: التعديلات الإضافية في الميزانية للفترة 2020-2021 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية ومصادر التمويل (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

باب الميزانية	الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية	الاعتمادات الصافية	الموارد من خارج الميزانية	المجموع
		(1)	(2)	(3)
1	المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	85 795	205 349	291 144
2	جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة	202 407	502 679	705 085
3	الحدّ من الفقر في الريف	66 929	110 903	177 833
4	تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة	113 766	162 297	276 063
5	زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات	55 823	885 983	941 806
6	الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)	67 225	38 418	105 643
7	برنامج التعاون التقني	140 788	0	140 788
8	التواصل	72 877	2 204	75 081
9	تكنولوجيا المعلومات	36 378	0	36 378
10	الحوكمة والرقابة والتوجه لمنظمة الأغذية والزراعة	58 836	1 021	59 857
11	الإدارة الفعالة والكفوة	64 898	10 895	75 793
12	المصروفات غير المنظورة	600	0	600
13	الإنفاق الرأسمالي	16 892	0	16 892
14	المصروفات الأمنية	22 421	156	22 577
المجموع		1 005 635	1 919 906	2 925 541

دال- التأثير المحتمل لجائحة كوفيد-19 على توزيع الموارد وتقديراتها لفترة السنتين

80- في سياق جائحة كوفيد-19 تستعرض المنظمة استراتيجيتها القصيرة الأجل بناءً على التوفيق بين ميزاتها المقارنة والطلب على خدماتها في المجالات الخاضعة لولايتها. وتعمل المنظمة حالياً على تعزيز الأمور التالية في الوقت نفسه: المجالات الجديدة لعملها لتقديم استجابة جوهرية لكوفيد-19، وتعزيز المبادرات الجارية ذات الصلة، ومواصلة تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية.

81- ومن شأن التعديلات الناجمة عما تقدم أن تؤثر في توزيع الموارد من الاعتمادات الصافية بحسب أبواب الميزانية بحسب ورودها في الجدولين 3 و 4 فضلاً عن المستوى العام للموارد من خارج الميزانية وتوزيعها.

82- وفي إطار بند الموارد من خارج الميزانية، واستنادًا إلى المستوى الراهن من التدابير المقيدة المطبقة على المستويين الوطني والإقليمي، يُتوقع تسجيل تأثير معتدل في أكثر من نصف المشاريع الجاري تنفيذها حاليًا. وسيكون الوقع في أشده على المشاريع التي أطلقت حديثًا و/أو المشاريع في مجال الطوارئ، نظرًا إلى أهمية الجانب المتعلق بتوزيع المدخلات في تلك المشاريع.

83- وقد استجابت المكاتب الميدانية للمنظمة بسرعة من خلال توطيد التعاون مع الفرق القطرية للأمم المتحدة من أجل إصدار تقييمات للأثر في الوقت المناسب وبطريقة خلاقة، وعبر تخفيف وطأة التداعيات وتفادي العراقيل الرئيسية على صعيد تنفيذ الأنشطة المقررة. وقد اعتمدت وسائل مبتكرة وبديلة لتنفيذ المشاريع بطريقة سريعة وفعالة.

84- وفي ما يتعلق بالبعد الخاص بحشد الموارد، تعمل المكاتب القطرية جميعها بصورة استباقية على تنفيذ عمليات التقييم والمبادرات الأخرى في سياق الفرق القطرية للأمم المتحدة. كما أنّ المقر الرئيسي يضطلع بدور قيادي وداعم من خلال التواصل مع شركاء عالميين في الموارد بشأن الاستثمارات المستقبلية في الأغذية والتغذية، والإبلاغ عن التحديات التي تواجهها المنظمة على صعيد التنفيذ والاستجابة.

85- وستطبق جميع عمليات النقل ضمن الباب الواحد وكذلك من باب إلى آخر، لدواعي تنفيذ برنامج العمل والميزانية خلال فترة السنتين بموجب الفقرة 5 من المادة 4 من اللائحة المالية. أما التفاصيل البرمجية الأخرى لأي تغييرات فستقدم في سياق استعراض منتصف المدة لعام 2020 وتقرير تنفيذ البرنامج للفترة 2020-2021.

خامسًا- آخر المعلومات عن إطار نتائج المنظمة للفترة 2020-2021

86- يوجّه إطار منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالنتائج للفترة 2018-2021 عمليتي تخطيط عمل المنظمة ورصده. وتوجد في صلب هذا الإطار المؤشرات التي تقيس التقدّم المحرز في كل مستوى من مستويات سلسلة النتائج: أي المخرجات والنواتج والأهداف الاستراتيجية. ويوفّر ذلك أساسًا لتقييم كيفية مساهمة إجراءات المنظمة في إحداث تغييرات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ورفع التقارير بشأنها.

87- ولدى استعراض التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021، أقرت لجنة البرنامج مؤشرات النواتج والغايات للفترة 2020-2021 وشددت على ضرورة تعزيز بروز عمل المنظمة في مجال مقاومة مضادات الميكروبات. وبالمثل، رحّب المجلس بالاتفاق حول إدراج مؤشر من إطار نتائج خطة العمل العالمية الثلاثية في إطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة.

88- واستجابةً لطلب الأعضاء، أضيف مؤشر جديد بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في إطار الناتج 5-2 للهدف الاستراتيجي 5، كالتالي:

- 5-2- باء: نسبة البلدان التي نفذت استراتيجياتها بفعالية من أجل تعزيز نظم مراقبة مقاومة مضادات الميكروبات في الأغذية والزراعة.

89- ويرمي المؤشر إلى قياس التقدم في مجال قدرات البلدان على تعزيز مراقبة مقاومة مضادات الميكروبات في الأغذية والزراعة، مع الأخذ في الاعتبار أن القدرة على مراقبة مقاومة مضادات الميكروبات هي النتيجة الإجمالية لعدد من العمليات والإجراءات، بما فيها قدرة المختبرات، وتوحيد المعايير، والتنسيق الوطني وإدارة الجودة وترتيب الأولويات والجمع المنهجي للبيانات وتحليلها والإبلاغ عنها. ويتسق هذا المؤشر مع إطار الرصد والتقييم المتصل بخطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، وسيتم تتبع التقدم من خلال إجراء مسح للتقييم الذاتي السنوي القطري الثلاثي الذي تديره منظمة الصحة العالمية.

90- وقد أضيف مؤشر بشأن مقاومة مضادات الميكروبات على مستوى المخرجات كذلك، الأمر الذي قد يساعد في إثبات مساهمات المنظمة على صعيد تحقيق مؤشر الناتج الجديد، كالتالي:

• 5-2-1- باء: عدد البلدان التي حسّنت قدرتها على صعيد مراقبة مقاومة مضادات الميكروبات نتيجة لدعم المنظمة.

91- بناء على طلب الأعضاء²¹، اقترح مؤشر أقوى للأداء الرئيسي في إطار الناتج 10-3 "التوجيه"، لقياس أداء المنظمة في مجال منع التحرش والتحرش الجنسي واستغلال السلطة كالتالي:

• 10-3- واو: النسبة المئوية من موظفي المنظمة الذين يوافقون على أن المنظمة تتمتع بسياسات وإجراءات وعمليات فعالة في التصدي للتحرش وغيره من أشكال السلوك غير المقبول.

92- ويرمي المؤشر إلى قياس ثقة الموظفين بقدرة المنظمة على ضمان تنفيذ الإجراءات الواجبة بحق أي قضايا متصلة بالتحرش، كون ذلك بشكل عاملاً رئيسياً لمعالجة القصور في الإبلاغ. وسوف يركز القياس على نتائج مسح في أوساط موظفي المنظمة الذي من المقرر إجراؤه في كل فترة سنتين.

93- وقد أجري تغييران آخران على إطار نتائج الفترة 2020-2021 من أجل إظهار التطورات الحاصلة في مجالات العمل ذات الصلة، كما يلي:

• المخرج 6-1-5: ذكرت بصراحة الدراسات المنظورية العالمية بشأن الأغذية والزراعة في قائمة المطبوعات الرئيسية، من أجل تسليط الضوء بشكل أفضل على عمل المنظمة بشأن الاستشراف وجمع المعلومات والبيانات؛

• ومؤشر الأداء الرئيسي 8-2-ألف: أضيف مقياس محسّن لقياس مدى اهتمام المستخدمين بالموقع الإلكتروني للمنظمة.

94- ويرد إطار النتائج المحدث في الملحق 2 على الويب.

²¹ الفقرة 13 (د) من الوثيقة CL 163/5، والفقرة 9 (ب) من الوثيقة CL 163/REP.

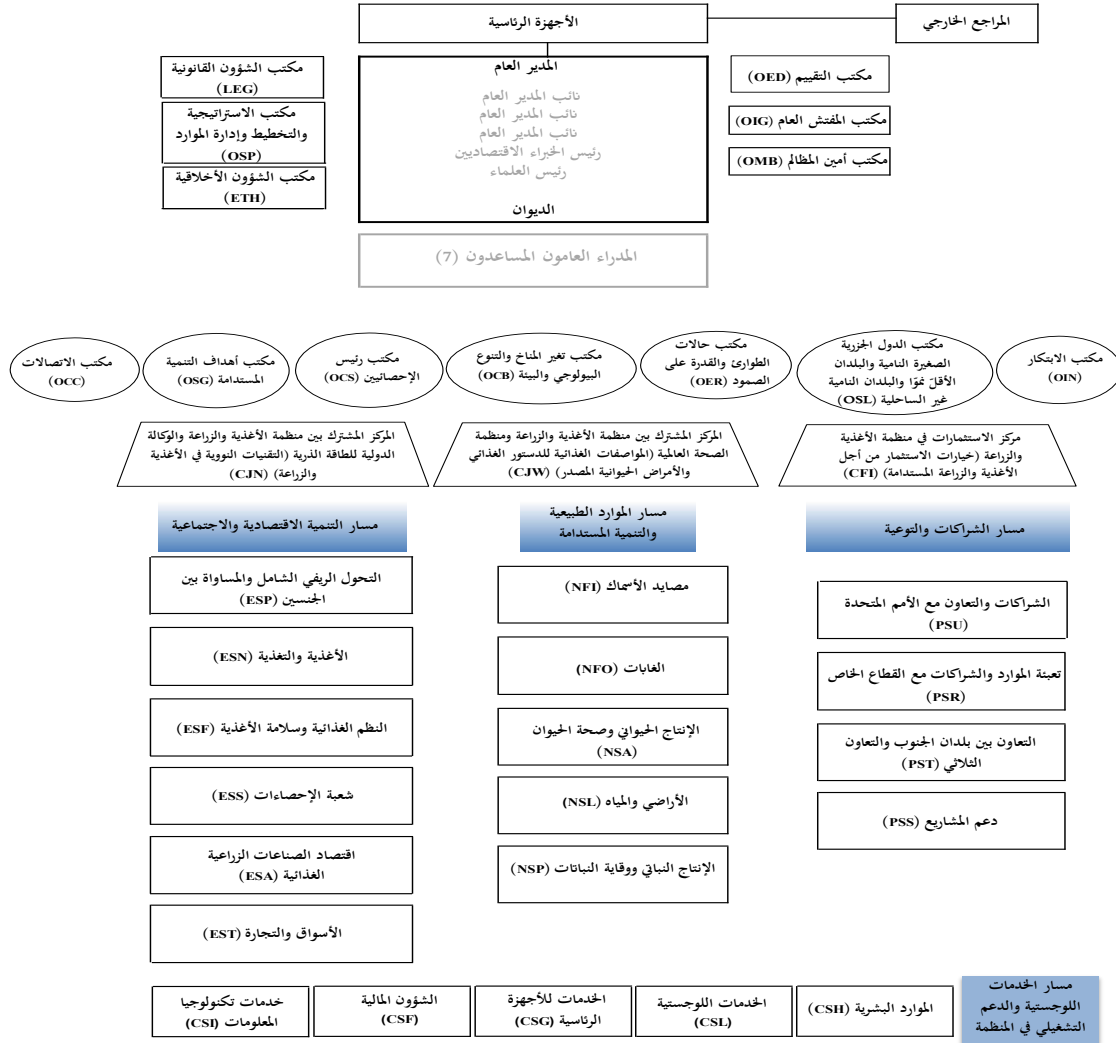
سادساً- القرارات المطلوبة

95- يُطلب من لجنتي البرنامج والمالية واجتماعهما المشترك النظر في "التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021". كما يطلب إلى المجلس ما يلي:

- (أ) الإحاطة علمًا بالتعديلات البرمجية والتشغيلية؛
- (ب) الموافقة على التوزيع المعدل للوظائف المدرجة في الميزانية (الملحق 3 على الويب) وعلى التغييرات الهيكلية (الملحق 1)؛
- (ج) الموافقة على التوزيع المعدل للاعتمادات الصافية بحسب أبواب الميزانية بحسب ما يرد في الجدول 3.

96- ويُطلب إلى المجلس أيضاً الأخذ علمًا باحتمال حصول مزيد من عمليات النقل في أبواب الميزانية نتيجة المتطلبات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والإرشادات الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية وخطط العمل الأخرى، وعن أساليب التنفيذ الأكثر كفاءة وفعالية خلال فترة السنتين. وستطبق جميع عمليات النقل ضمن الباب الواحد وكذلك من باب إلى آخر لدواعي تنفيذ برنامج العمل والميزانية خلال فترة السنتين، بموجب الفقرة 5 من المادة 4 من اللائحة المالية.

الملحق 1: الهيكل التنظيمي للمقر الرئيسي والمكاتب الميدانية



المكاتب الميدانية

LOB مكتب الاتصال مع الاتحاد الأوروبي وبلجيكا - بروكسل	RNE المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا - القاهرة	RLC المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - سانتياغو	REU المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى - بودابست	RAP المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ - بانكوك	RAF المكتب الإقليمي لأفريقيا - أكرا
LOG مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة - جنيف	SNE المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا - تونس العاصمة	SLC المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي - بريدجتاون	SEC المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى - أنقرة	SAP المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ - أيا	SFS المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية - هراري
LOJ مكتب الاتصال مع اليابان - يوكوهاما	SNG المكتب الإقليمي الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن - أبو ظبي	SLM المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى - بنما سيتي			SFE المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية - أديس أبابا
LON مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة - نيويورك	SNM المكتب الإقليمي الفرعي لبلدان المشرق العربي - بيروت				SFC المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى - ليبرفيل
LOR مكتب الاتصال مع الاتحاد الروسي - موسكو					SFW المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا - داكار
LOW مكتب الاتصال مع أمريكا الشمالية - واشنطن العاصمة	المكاتب القطرية	المكاتب القطرية	المكاتب القطرية	المكاتب القطرية	المكاتب القطرية